

احتل المرتبة السادسة على المستوى العربي

احتياطي الكويت من الذهب وصل إلى 79 طناً



عربياً، فتمتلكه 78.5 طناً من الذهب أو ما يعادل 7.5 % من كافة احتياطياتها، لكنها تشغل الترتيب رقم 40 على الصعيد العالمي. وتأتي في المراكز رقم 8 و9 و10 على الصعيد العربي الأردن تلتها قطر ثم سوريا. لكن الأردن حلت بالمرتبة رقم 49 عالمياً بحيازة 43.5 طناً من المعدن الأصفر يشكل حوالي 12.1 % من احتياطياتها العالمية الإجمالية.

أما قطر فجاءت بالترتيب رقم 53 على صعيد المقارنة عالمياً بامتلاك ذهب قدره 37.5 طناً وهو ما يمثل نحو 4.6 % من كافة احتياطياتها. وبالنسبة لسورية فحلت بالمركز رقم 57 عالمياً، حيث بلغ حجم الذهب لديها 25.8 طناً بما يوازي 6 % من احتياطياتها العالمية. وشغل الخمسة مراكز الأخير في قائمة الدول العربية كل من المغرب والإمارات وتونس والبحرين واليمن على الترتيب لكنهم على الصعيد العالمي جاءوا في المراكز رقم 59 و77 و81 و86 و98 على التوالي. ويمتلك المغرب 22.1 طن من الذهب أو ما يوازي 3.8 % من احتياطياتها ثم تأتي الإمارات بامتلاكها 7.5 أطنان من الذهب يشكل 0.3 % فقط من احتياطياتها العالمية. وفيما يتعلق بما تمتلكه تونس من الذهب فبلغ 6.8 % أو 4.8 % من الاحتياطيات لديها الجبرين بحيازة 4.7 أطنان من المعدن الأصفر يمثل 8.4 % إجمالي الاحتياطيات التي بحوزتها. وتذيلت اليمن القائمة بحيازة 1.6 طن من الذهب، يمثل حوالي 1.3 % من كافة احتياطياتها العالمية.

توقفت البنوك المركزية حول العالم عن بيع الذهب ليبدأ عهد جديد من شراؤه كنوع من الحوط ضد عدم اليقين الاقتصادي والتلاعب بالعملة في عام 2010.

وبحسب التقرير الشهري لمجلس الذهب العالمي، تنصّر السعودية قائمة الدول العربية الأكثر حيازة للذهب بامتلاكها 323.1 طن من الذهب أو ما يعادل 2.7 % من إجمالي احتياطياتها، لكنها مع ذلك تشغل الترتيب رقم 17 عالمياً. وجاءت لبنان في المرتبة التالية مباشرة عربياً بحيازة 286.8 طناً من الذهب أو ما يوازي 23.1 % من الاحتياطيات لديها لكنها تراجعَت للمرتبة رقم 20 على الصعيد العالمي. وشغل المركز الثالث عربياً دولة الجزائر لكنها جاءت بالمرتبة رقم 25 عالمياً، حيث تمتلك 173.6 طناً من الذهب أو ما يوازي 8.6 % من كافة احتياطياتها العالمية.

وحلت ليبيا والعراق بالمركزين الرابع والخامس على الترتيب في القائمة العربية لكنهما شغلا المرتبة رقم 33 و38 عالمياً، لتستحوذ الأولى على 116.6 طناً من المعدن بما يمثل 6.2 % من احتياطياتها كافة أما الأخرى فتمتلكه 96.3 طناً من الذهب أو ما يعادل 6.1 %. وفي المركزين التاليين مباشرة للعراق سواء عربياً أو عالمياً جاءت الكويت ثم مصر، حيث تمتلك الكويت 79 طناً من الذهب أو ما يعادل 7.9 % من كافة الاحتياطيات لتشغل الترتيب السادس عربياً ورقم 39 عالمياً. أما مصر والتي حلت بالمركز السابع

البنوك المركزية استحوذت على 34 ألف طن من المعدن الثمين

أميركا تصدرت قائمة الدول الأكثر حيازة للذهب

وشغلت روسيا الترتيب السادس يليها الصين بالمرتبة السابعة، ليصعد إجمالي ما يمتلكه من الذهب إلى 2183.4 طناً و1900.4 طن على التوالي، وهو ما يوازي 18.3 % و2.5 % من الاحتياطيات. أما المركز الثامن فكان من نصيب سويسرا بحيازة ذهب قدره 1040 طناً أو ما يعادل 5.3 % من إجمالي احتياطياتها يليها اليابان بالمركز التاسع بامتلاكها 765.2 طن من المعدن وهو ما يمثل 2.4 % من احتياطياتها العالمية كافة. وشهدت المرتبة الأخيرة بقائمة العشرة الكبار تبديلاً واحداً لتصدع الهند بحيازة قدرها 612.6 طناً من الذهب أو ما يعادل 6.1 % من احتياطيات البلاد العالمية. وتجاوزت الهند بذلك هولندا التي خرجت من القائمة، حيث تمتلك 612.5 طناً من الذهب وهو ما يشكل نحو 66 % من احتياطياتها العالمية.

احتفظت الولايات المتحدة بمكانتها في صدارة قائمة أكبر الدول حيازة للمعدن ضمن احتياطياتها العالمية بامتلاكه 8133.5 طناً وهو ما يمثل نحو 74.6 % من جميع الاحتياطيات التي بحوزتها. وكان المركز الثاني من نصيب ألمانيا بحيازة 3367.9 طن من الذهب أو ما يعادل 69.9 % من احتياطياتها العالمية، يليها صندوق النقد الدولي بالمرتبة الثالثة، حيث يملك نحو 2814 طناً من المعدن. ويعتبر صندوق النقد هو المؤسسة الوحيدة داخل تصنيف الدول الأكثر حيازة للذهب، والذي يعني استحواذه من القائمة انضمام هولندا لكافة القائمة. وحلت كل من إيطاليا وفرنسا في المركزين الرابع والخامس، بحيازتهما 2451.8 طن و2436 طناً من الذهب وهو ما يمثل 65.5 % و59.8 % على الترتيب من إجمالي ما يمتلكه من احتياطيات.

زيادة في احتياطياتها من المعدن تزيد عن طن خلال الشهر، ما يجعل إجمالي المصارف التي زاد حجم احتياطياتها في عام 2019 إلى ثمانية بوتييرة شراء بلغت 212 طناً في الفترة من يناير وحتى أبريل. ومن الأمور الأخرى المشتركة، أن الطلب على الذهب بين البنوك المركزية تركز في الأسواق الناشئة، لتكون روسيا وتركيا والصين وكازاخستان والهند في مقدمة المشترين في العام الحالي حتى الآن. وكانت ألمانيا الوحيدة التي أبلغ بنوكها المركزي عن انخفاض في حجم

«أى خلال أول 4 أشهر من 2019» 207 أطنان وهو أعلى مستوى في الفترة المماثلة من عام منذ تحولت البنوك المركزية للشراء في عام 2010. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة اتجاه قوي نحو حيازة المعدن النفيس، وخاصة بالنظر إلى أنه يعقب أعلى مشتريات سنوية في نحو 50 عاماً خلال 2018. وتشارك الطلب على الذهب خلال شهر أبريل العديد من السماس مع الربع الأول من هذا العام. ويأتي في مقدمة تلك السماس أن خمسة بنوك مركزية أبلغت عن

أكد التقرير أن روسيا والصين وأوزبكستان كانت الدول التي شهدت أعلى إضافة من المعدن الأصفر لصحائف بنوكها المركزية خلال أبريل الماضي. وبلغ إجمالي حيازات البنوك المركزية في 100 دولة حول العالم من الذهب 34.023 ألف طن بنهاية أبريل 2019. مع صافي مشتريات في ذلك الشهر وحده بلغت 43 طناً بزيادة 8 % عن مارس السابق له. وبالنسبة لإجمالي صافي مشتريات البنوك المركزية والتي تم الإبلاغ عنها خلال العام الحالي حتى الآن

الإمارات أكبر مستثمر عربي في أميركا بـ4.8 مليارات دولار

الدولار استقر أمام الدينار عند 303 فلوس

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار أمس عند مستوى 303 فلوس كما استقر اليورو عند 343 فلوساً مقارنة بأسعار صرف أول أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0.385 دينار في حين تراجع الفورك السويسري عند مستوى 0.305 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير.

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار أمس عند مستوى 303 فلوس كما استقر اليورو عند 343 فلوساً مقارنة بأسعار صرف أول أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0.385 دينار في حين تراجع الفورك السويسري عند مستوى 0.305 دينار وبقي الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار دون تغيير.

حكم لصالح تابعة لـ«سنرجي» في السودان

أعلنت شركة سنرجي القابضة عن صدور حكم هيئة التحكيم بمدينة الخرطوم في السودان، لصالح الشركة الشرقية الوطنية للخدمات النفطية التابعة لـ«سنرجي» بنسبة ملكية غير مباشرة تبلغ 86.71 %، وقالت «سنرجي» في بيان للبرصة إن الحكم الصادر لصالح الشركة التابعة صدر ضد شركة ستار أويل «مدعى عليها» وهو حكم غير قابل للاستئناف أو التمييز.

وأوضحت أن منطوق الحكم أوجب استحقاق للشركة المدعى التابعة لـ«سنرجي»، لمبلغ قيمته 2.606 مليون دولار قيمة فواتير وأعمال مستحقة بموجب العقد، واستحقاقها كذلك مبلغ مليون دولار عن الأضرار المتعلقة بتأخير السداد، واستحقاق مبلغ 500 ألف جنيه سوداني مقابل جزء من أتعاب المحاماة. وبحسب البيان، تتعلق الدعوى المرفوعة من الشركة التابعة في السودان بمطالبية مستحقات مالية متأخرة عن عقد الخدمات النفطية رقم «2013 / 85 STAROIL».

وأفادت «سنرجي» بأن الحكم ليس له أثر مالي متوقع في الوقت الحالي حيث يرتبط ذلك بإمكانية تنفيذ الحكم وتحصيل قيمة مبلغ الحكم.

«السكب» توصي بتخفيض رأس المال

أوصى مجلس إدارة شركة السكب بتخفيض رأس المال بنسبة 53 % من 15.388 مليون دينار إلى 7.233 ملايين دينار. وقالت الشركة في بيان للبرصة إن المجلس أوصى بتوزيع مبلغ التخفيض البالغ 8.156 ملايين دينار على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. كما أوصى مجلس إدارة «السكب» بتخفيض علاوة الإصدار بنسبة 53 % من 17.1 مليون دينار لتصبح 8.037 ملايين دينار، وتوزيع مبلغ التخفيض البالغ 9.063 ملايين دينار على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. وأوصى المجلس بتخفيض رأس المال بنسبة 50 % من رأس المال بعد التخفيض ليصبح 3.616 ملايين دينار، وتوزيع مبلغ التخفيض على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. وأوصت الشركة أن مجلس الإدارة أوصى بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بإضافة أغراض جديدة لنشاط الشركة. وأفادت الشركة بأن أثر عملية التخفيض سوف يترتب عليها تخفيض كل من حقوق الملكية «حقوق المساهمين» والأصول المتداولة بمبلغ 19.066 مليون دينار.

أوصى مجلس إدارة شركة السكب بتخفيض رأس المال بنسبة 53 % من 15.388 مليون دينار إلى 7.233 ملايين دينار. وقالت الشركة في بيان للبرصة إن المجلس أوصى بتوزيع مبلغ التخفيض البالغ 8.156 ملايين دينار على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. كما أوصى مجلس إدارة «السكب» بتخفيض علاوة الإصدار بنسبة 53 % من 17.1 مليون دينار لتصبح 8.037 ملايين دينار، وتوزيع مبلغ التخفيض البالغ 9.063 ملايين دينار على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. وأوصى المجلس بتخفيض رأس المال بنسبة 50 % من رأس المال بعد التخفيض ليصبح 3.616 ملايين دينار، وتوزيع مبلغ التخفيض على المساهمين كل بنسبة حصته في رأس المال. وأوصت الشركة أن مجلس الإدارة أوصى بتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بإضافة أغراض جديدة لنشاط الشركة. وأفادت الشركة بأن أثر عملية التخفيض سوف يترتب عليها تخفيض كل من حقوق الملكية «حقوق المساهمين» والأصول المتداولة بمبلغ 19.066 مليون دينار.

الذي يتمتع بأفاق واسعة للشركات الاستثمارية الإماراتية الراغبة في التوسع والانتشار عالمياً. وعلى هامش أعمال القمة، عقد سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد الإماراتي، اجتماعاً ثنائياً مع لاري هوجان، حاكم ولاية ماريلاند، بحضور عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، وسعود النوييس، الملحق التجاري بسفارة الإمارات لدى الولايات المتحدة، ووفد الإمارات، والمستشار الإقليمي للشؤون التجارية في منطقة الخليج في سفارة الولايات المتحدة الأميركية لدى الإمارات. وأكد خلال اللقاء قوة العلاقة الاستراتيجية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية في جميع المجالات، خاصة الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

هي الثانية على التوالي لوفد الدولة في أعمال القمة، والتي تهدف بشكل رئيسي للاطلاع على الفرص الاستثمارية في الولايات المتحدة الأميركية، خاصة في القطاعات التي تتمتع فيها الشركات الإماراتية بخبرات وقدرات عالية. وأوضح أن المشاركة الكبيرة من قبل المؤسسات والشركات الاستثمارية والقطاع الخاص في دولة الإمارات، ضمن وفد الإمارات هذا العام، تعكس الأفاق الواعدة لاستثمارات الشركات الإماراتية في أمريكا، التي تأتي في صدارة الأسواق العالمية الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأكبر اقتصادات العالم، مشيراً إلى أن القدرات التي تتمتع بها الشركات الاستثمارية الإماراتية وسمعتها العالمية الواسعة تمتازان من حضورها في جميع الأسواق العالمية وفي مقدمتها السوق الأميركي

قال سلطان المنصوري، وزير الاقتصاد الإماراتي، إن دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر عربي في السوق الأميركية بإجمالي استثمارات تقدر بنحو 4.8 مليارات دولار، مؤكداً عمق العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في مختلف المجالات الحيوية، لا سيما في القطاعات التجارية والاستثمارية، حيث سجلت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين نحو 24.5 مليار دولار نهاية عام 2018.

وأكد المنصوري خلال مشاركته في أعمال قمة «أختر أميركا للاستثمار 2019» التي أقيمت بالعاصمة الأميركية واشنطن، بمشاركة دولية واسعة، حرص الإمارات على المشاركة في أعمال قمة «أختر أميركا للاستثمار» لما تمثله من منصة مهمة للشركات الإماراتية المستثمرة في الخارج، مشيراً إلى أن هذه المشاركة



البحرين: توقعات بوصول الاستثمار الأجنبي إلى 2.75 مليار دينار



وتوقع تقرير حديث صادر عن المصرف المركزي البحريني أن تبلغ قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 2.75 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من العام الحالي. وأشار تقرير المركزي أن الاستثمار الأجنبي وصل إلى ما يقارب 11 مليار دينار في العام الماضي. وأضاف البنك أن المملكة سجلت فائض في رأس المال

ارتفع عدد زوار قطر الوافدين بنسبة 13 % خلال الأربعة أشهر الأولى من العام 2019 على أساس سنوي. وحسب بيانات وزارة التخطيط القطرية، ارتفع عدد زائري قطر الأجانب خلال الفترة إلى 789,027 ألف زائر، من 697,198 ألف زائر في الفترة المماثلة من 2018. وذكرت البيانات، أن عدد القادمين من الجو سجل 685.38 ألف زائر، إضافة إلى 103.63 ألف زائر قادم من البحر، فيما لم تسجل الحدود البرية دخول أي زوار. وحول جنسيات الزوار، تصدرت الدول الآسيوية الأخرى وأوقيانوسيا بنحو 285,579 ألف زائر، ثم أوروبا بـ282.8 ألف زائر، وبنو الخليج بالمرتبة الثالثة بنحو 83.17 ألف زائر. وفي الشهر الماضي، أعلن الأمين العام للمجلس الوطني للسياحة، والرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، ارتفاع أعداد الزوار خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 10 % على أساس سنوي.

أعداد السياح الوافدين إلى قطر ترتفع 13 % خلال 4 أشهر

وأضاف أكبر الباكر، أن أعداد الرحلات البحرية والزوار شهد نمواً خلال موسم السياحة البحرية 2019-2018، إذ استقبل ميناء الدوحة 44 باخرة سياحية، وأكثر من 140 ألف زائر على متنها بما يمثل معدل نمو يتجاوز الـ 100 %. وتراجعت إيرادات السياحة في دولة قطر خلال العام الماضي بنسبة 6.8 % على أساس سنوي. وسجلت إيرادات السياحة الداخلة لقطر خلال العام السابق نحو 20.26 مليار ريال (5.59 مليارات دولار)، مقابل 21.73 مليار ريال (5.99 مليارات دولار) في عام 2017.